

تبرها على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه الله على علمانية فالشارح اليه قوله
وانما خرج للشرح بقوله ورسومه وادراج جده وعرفه وهو ذلك
القانون وما يقع مقام تلك العبادات وتعليل تلك العلمانية يد له انه وظيفته
للشرح وعدم الابداء المذكورين فضاء وذلك الخفاء يتوقف على صحة قيام
تلك العبادات مقامه مع تحقق تلك الحالة وليس كذلك لو قال وهو و

لم يكن صحيحا وفيه نظر ان اوله فلا لو قال ذلك واراد به الحد بحسب اللبس
والجواب ان قوله لا فلو قال ذلك واراد به الحد بحسب اللبس
لا يجب الحقيقة فالوجه ان اللبس الحاذق صحيحا عارضا عن التشبيه المذكور
انما يجب اللبس يجوز ان يكون حذرا بحسب الحقيقة وان لم يكن رسما بحسبها
واما ثانيا فلا لو قال ذلك امامة التعريف المذكور امام مع حق اللبس
واراد به عرفي مجازا لانه القربة وهو ذلك التسمية والعرفان والتعريف
فأية قول ولو قال وهو ذلك القانون لما قصر القربى بالقانون ولم ينسب بالمطلق
مع انه تضمنه بصحيح وهو اقرب اليه لانه للمنفق صحيحا اذ هو كاشف وهو
المسائل المحصورة المعنية كما ذكره وهو بقوله حقيقة كل علم سائر ذلك العلم وتاريخها
كل ما ذكره قد فرغنا من شرح المواقف من ان لا يخفى عليك ان كل علم هو حق باذنه
منهم اجمالى شامل فان فصل ذلك المفهوم من كل علم حقا بحسب اللبس وان بين
لانهم كان رسما بحسبه فلعل ذلك المفهوم من هنا ما فصله المنهج لقانون مقيد
لهذه طرق التسابغ التفرقات والفرديات والاهمال بالعلمي حقا والكل

من
من النكاح الواقع فيها وقال وهو المنطق انه المسمى بما ذكره المنطق لا يجد
بحسب اللبس وما ذكره ثانيا رسم بحسبه والظاهر ان التشبيه على هذا هو
بقوله ورسومه والتعريف بالطريق المعتاد لما يكون للكل دون الشخصي فالعلم
وان كان واجعا للمنفق لتقريبه من الآراء باعتبار معناه الكلاسيكي والشخصي
فللتعريف بالمفهوم في تعريف المنطق والقانون لانه اعاده اليه كما تفرقه بعض
الفاضل وقال معتزنا على قد الظاهر ان الغير موراجع بالمنطق كما
ان الغير رسوم كذلك اللهم الا ان يقال المراد به هو هنا العظم وهو المذكور
فوقه وهو المنطق بانه يتكلم لغة المنطق ورسومه ويقول وسواء
قانونية هذا هو ذلك فالقربى ورسومه عايدا بالمنطق باعتبار معناه الكلاسيكي
لا الشخصي فدلتهم ورسومه على ما ذكره رسمه ولم يدل على انه رسم
حقيقي واذا عرفت هذه المفاهيم عرفت ان ما ذكره مع من القانون
الجملي ليس بشي لان التبريد لا ينبغي له ان يكون في رسمه الحقيقي لانه
الحقيقي وهو المراد به ولعل المشاكلة في رسمه انه قد نظر لهذا المعنى فقال
فرغنا من شرح المواقف من ان لا يخفى عليك ان كل علم هو حق باذنه
منهم اجمالى شامل فان فصل ذلك المفهوم من كل علم حقا بحسب اللبس وان بين
لانهم كان رسما بحسبه فلعل ذلك المفهوم من هنا ما فصله المنهج لقانون مقيد
لهذه طرق التسابغ التفرقات والفرديات والاهمال بالعلمي حقا والكل

من النكاح الواقع فيها وقال وهو المنطق انه المسمى بما ذكره المنطق لا يجد
بحسب اللبس وما ذكره ثانيا رسم بحسبه والظاهر ان التشبيه على هذا هو
بقوله ورسومه والتعريف بالطريق المعتاد لما يكون للكل دون الشخصي فالعلم
وان كان واجعا للمنفق لتقريبه من الآراء باعتبار معناه الكلاسيكي والشخصي
فللتعريف بالمفهوم في تعريف المنطق والقانون لانه اعاده اليه كما تفرقه بعض
الفاضل وقال معتزنا على قد الظاهر ان الغير موراجع بالمنطق كما
ان الغير رسوم كذلك اللهم الا ان يقال المراد به هو هنا العظم وهو المذكور
فوقه وهو المنطق بانه يتكلم لغة المنطق ورسومه ويقول وسواء
قانونية هذا هو ذلك فالقربى ورسومه عايدا بالمنطق باعتبار معناه الكلاسيكي
لا الشخصي فدلتهم ورسومه على ما ذكره رسمه ولم يدل على انه رسم
حقيقي واذا عرفت هذه المفاهيم عرفت ان ما ذكره مع من القانون
الجملي ليس بشي لان التبريد لا ينبغي له ان يكون في رسمه الحقيقي لانه
الحقيقي وهو المراد به ولعل المشاكلة في رسمه انه قد نظر لهذا المعنى فقال
فرغنا من شرح المواقف من ان لا يخفى عليك ان كل علم هو حق باذنه
منهم اجمالى شامل فان فصل ذلك المفهوم من كل علم حقا بحسب اللبس وان بين
لانهم كان رسما بحسبه فلعل ذلك المفهوم من هنا ما فصله المنهج لقانون مقيد
لهذه طرق التسابغ التفرقات والفرديات والاهمال بالعلمي حقا والكل

من النكاح الواقع فيها وقال وهو المنطق انه المسمى بما ذكره المنطق لا يجد
بحسب اللبس وما ذكره ثانيا رسم بحسبه والظاهر ان التشبيه على هذا هو
بقوله ورسومه والتعريف بالطريق المعتاد لما يكون للكل دون الشخصي فالعلم
وان كان واجعا للمنفق لتقريبه من الآراء باعتبار معناه الكلاسيكي والشخصي
فللتعريف بالمفهوم في تعريف المنطق والقانون لانه اعاده اليه كما تفرقه بعض
الفاضل وقال معتزنا على قد الظاهر ان الغير موراجع بالمنطق كما
ان الغير رسوم كذلك اللهم الا ان يقال المراد به هو هنا العظم وهو المذكور
فوقه وهو المنطق بانه يتكلم لغة المنطق ورسومه ويقول وسواء
قانونية هذا هو ذلك فالقربى ورسومه عايدا بالمنطق باعتبار معناه الكلاسيكي
لا الشخصي فدلتهم ورسومه على ما ذكره رسمه ولم يدل على انه رسم
حقيقي واذا عرفت هذه المفاهيم عرفت ان ما ذكره مع من القانون
الجملي ليس بشي لان التبريد لا ينبغي له ان يكون في رسمه الحقيقي لانه
الحقيقي وهو المراد به ولعل المشاكلة في رسمه انه قد نظر لهذا المعنى فقال
فرغنا من شرح المواقف من ان لا يخفى عليك ان كل علم هو حق باذنه
منهم اجمالى شامل فان فصل ذلك المفهوم من كل علم حقا بحسب اللبس وان بين
لانهم كان رسما بحسبه فلعل ذلك المفهوم من هنا ما فصله المنهج لقانون مقيد
لهذه طرق التسابغ التفرقات والفرديات والاهمال بالعلمي حقا والكل